



عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي

بيان

حلقة عمل لبناء القدرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط بشأن تعميم اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) في التخطيط الوطني وصنع القرار

مونتريال، في 17 فبراير/شباط 2012 - إن فهم القيمة الاقتصادية للطبيعة وإدماجها ضمن سياسات التخطيط كان موضوع حلقة عمل إقليمية تبدأ في بيروت بتاريخ 21 فبراير/شباط 2012.

ويعمل الخبراء المشاركون في الدراسة بشأن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) مع المسؤولين عن إستراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs) من أجل زيادة التوعية بشأن المنافع الاقتصادية للتنوع البيولوجي في عملية صنع القرار.

وأطلقت مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) في عام 2007 من جانب وزراء البيئة في مجموعة البلدان الثمانية + خمسة بلدان (G8+5) في إطار مبادرة بوتسدام وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد استرعت دراسات TEEB الانتباه إلى المنافع الاقتصادية العالمية التي توفرها الطبيعة، مسلطة الضوء على التكاليف المتزايدة لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية وتوضيح الروابط بين الطبيعة وخدمات الأنظمة الإيكولوجية التي تقدمها والدور الذي تلعبه تلك الخدمات في اقتصادياتنا.

وتعي حكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشكلة فقدان التنوع البيولوجي وخدمات الأنظمة الإيكولوجية كما تقرّ بمساهمة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB) في تقديم التوجيه لإحداث توازناً بين المخاوف الاقتصادية والبيئية.

وقد أقر مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (CAMRE)، في إطار جامعة الدول العربية (LAS)، بالحاجة إلى دراسات تقدير القيمة للمنافع الاقتصادية للتنوع البيولوجي وصلاتها بعمليات صنع القرار، وطلب تمويلًا من المنظمات الدولية لعقد حلقة عمل تدريبية لهذا الغرض. وكان المؤتمر الإقليمي الذي انعقد في تونس في يونيو/حزيران 2011 تحت عنوان "اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي: الإقرار بقيمة خدمات الأنظمة الإيكولوجية للغابات وفهمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، وقد سلطت الضوء على أولى مبادرات تقدير القيمة وآليات التمويل المبتكرة وإمكاناتها في المنطقة. وتستخدم بلدان كثيرة، بما فيها البلدان في شمال أفريقيا والشرق



الأوسط، إستراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs) كإطار مركزي لتتسق استجابة السياسات لفقدان التنوع البيولوجي عبر القطاعات ومجالات السياسات.

غير أن تحليل للثغرات الذي أجراه معهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة في عام 2010، أظهر أن الكثير من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي القائمة لا تعالج الأسباب الكامنة لفقدان التنوع البيولوجي بالقدر الكافي. ويبقى تعميم خدمات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في التخطيط الاقتصادي وفي القطاعات الاقتصادية بموجب الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 التي اعتمدها الإتفاقية تحدياً كبيراً.

وتعتبر حلقة العمل هذه أول رد على هذا التحدي فيما يخص بناء القدرات على صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن تحت الشركاء على بذل المزيد من الجهود إقليمياً، كما تمهد الطريق لإعداد خبراء المنطقة الكثير من الدراسات بشأن تقدير القيمة الاقتصادية للنظم الإيكولوجية وخدماتها، وتسهم في مواصلة الجهود العالمية ومنها زيادة التمويل وإدماج نتائج إقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ضمن صنع القرار والإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي.

وتتظم أمانة إتفاقية التنوع البيولوجي حلقة العمل هذه، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب) من خلال مكتبه الإقليمي لغرب آسيا (ROWA)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، بتتسيق وثيق مع مكتب دراسات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الدول العربية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبالتعاون مع مركز هلمهولتر للبحوث البيئية (UFZ).

وقدمت كل من حكومات ألمانيا واليابان والنرويج والسويد، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي الدعم المالي وتضمنت المنظمات الإقليمية المشاركة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة و المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة ومكتب البرنامج الدولي للأراضي الرطبة في منطقة حوض المتوسط، والآلية العالمية والمجلس الوطني للبحوث العلمية والهيئات الوطنية بشأن المناطق المحمية والمجمعات الأصلية والمحلية.

وقال الأمين التنفيذي للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بروليو فريرا دي سوزا دياز، "إذا ما أردنا حقاً تعميم إعتبرات التنوع البيولوجي ضمن صنع القرار الإقتصادي، لا بد لنا من تطوير القدرة على تقدير قيمة خدمات الأنظمة الإيكولوجية. وتعطينا حلقة العمل هذه نموذجاً لهذا النوع من التدريب دعماً للتنمية المستدامة".

وقال بفان سوخديف، رئيس مبادرة إقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (TEEB)، "تقدم لنا هذه المبادرة تحليلاً إقتصادياً وأدوات سياساتية تتطرق الى تدهور الأنظمة الإيكولوجية، وبمساعدة الأمن البيئي يمكننا بلوغ الغايات التنموية المحلية والوطنية التي وضعناها. وهذه المبادرة تذهب الى أعرق من ذلك، إذ تبرهن من خلال إقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي أن رأس المال الطبيعي والوطني له أهميته في الوزارات كافة بدءاً من البيئة ولغاية المال".

وتتماشى حلقة العمل مع البرنامج الفرعي لإدارة النظم الإيكولوجية في برنامج عمل اليونيب للفترة 2010-2011، الذي يسعى إلى تعزيز "قدرات البلدان على إعادة تنظيم برامجها البيئية والتمويل لمعالجة التدهور في خدمات النظم الإيكولوجية المختارة ذات الأولوية، ولإدماج النظم الإيكولوجية في عمليات القطاعات المالية".

المكان: مقر الإسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، لبنان. رقم الهاتف 301-981-1-961+

الزمان: من 21 ولغاية 23 فبراير/شباط 2012

الموقع الإلكتروني: <http://www.cbd.int/doc/?meeting=WSCBTEEB-MENA-01> وللمزيد من المعلومات عن الحدث، زيارة الموقع www.escwa.un.org/index.asp.

وتعقد حلقة العمل باللغتين العربية والإنكليزية مع ترجمة فورية.

نقاط الإتصال:

أمانة الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: David Ainsworth على الرقم 1 514 287 7025+

إقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي: georgina.langdale@unep.org: Georgina Langdale:

Anita Beck: anita.beck@unep.org

ملاحظات للمحررين

الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD)

بعد ان فتح باب التوقيع على الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي خلال قمة الأرض في ريو دي جانيرو في العام 1992 ودخلت قيد التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول 1993، شكلت الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي معاهدة دولية لحفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وتضم الإتفاقية 193 طرف فتصبح مشاركة البلدان فيها مشاركة شاملة تقريباً. وتهدف الإتفاقية الى معالجة كافة التهديدات المحدقة بالتنوع البيولوجي، وخدمات الأنظمة البيئية، بما فيها التهديدات من التغير المناخي وذلك بواسطة التقييمات العلمية، وتطوير الأدوات والحوافز والعمليات ونقل التكنولوجيا والممارسات الجيدة مع الإشراف الكامل والفعال لأصحاب المصلحة ذات الصلة ومنها المجتمعات الأصلية والمحلية والشباب والمنظمات غير الحكومية والنساء ومجتمع الأعمال. يعتبر بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية إتفاقية فرعية تابعة لها يهدف الى حماية التنوع البيولوجي من المخاطر المحتملة التي تمثلها الكائنات الحية المحورة الناجمة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة. ولغاية اليوم، صادق 162 بلد بالإضافة الى الإتحاد الأوروبي على بروتوكول قرطاجنة. وقد اتخذت أمانة الإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبروتوكول قرطاجنة مقرأً لهما في مونتريال، كندا.

للمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال بالسيد David Ainsworth على الرقم 1 514 287 7025+ أو david.ainsworth@cbd.int، أو بالسيد Johan Hedlund على الرقم 1 514 2787 7760+ أو johan.hedlund@cbd.int.